ملتقى القانونيين من أجل فلسطين

ملخص ندوة "إنهاء حالة الإفلات من العقاب: التقاضي الاستراتيجي والمساءلة من أجل فلسطين"

إعداد فريق ملتقى القانونيين من أجل فلسطين

يوليو/تموز 2025

المعلومات الرئيسية عن الندوة:

التاريخ: 21 يوليو/تموز 2025
المدة: 90 دقيقة
الموقع: عبر زووم مع بث مباشر على يوتيوب

المتحدثون:

- عصام يونس، المدير العام، مركز الميزان لحقوق الإنسان.
- هايدي ديكستا، خبيرة في القانون الدولي والولاية القضائية العالمية والتقاضي الاستراتيجي، ممثلة عن مبادرة العالم 195 (المركز الدولي للعدالة من أجل الفلسطينيين ICJP)
- روبرت غرابوش، محامٍ في ألمانيا مختص في مساءلة الشركات
- جيري ليستون، المحامي الأول في الشبكة العالمية للإجراءات القانونية (GLAN)، يركز على التدفقات المالية غير المشروعة والتسويات غير القانوني.

أدارت الحوار:

- هانا بروينسما، منسقة وحدة الوصول إلى العدالة في منظمة "القانون من أجل فلسطين"

المنظمون: القانون من أجل فلسطين بالتعاون مع المركز الدولي للعدالة من أجل الفلسطينيين (ICJP)، والشبكة الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ESCR-NET)، واتحاد التزامات الدول خارج حدودها (ETO Consortium) ومركز الميزان لحقوق الإنسان (غزة)

* **رابط التسجيل (مع الترجمة الفورية للعربية):** هنا
* **رابط التسجيل الأصلي (بالإنجليزية):** هنا

كلمات المتحدثين

مقدمة مديرة الحوار

- السؤال الأساسي الذي يوجه نقاشنا اليوم هو: ما هو دورنا نحن النشطاء، والمحامون، والمجتمع المدني في السعي لتحقيق العدالة والمساءلة عن الفظائع المستمرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة؟ ويجب أن نواجه حقيقة غير مريحة: سبعة عقود من الفصل العنصري، وتجاهل القانون الدولي، والعنف المستمر ضد الفلسطينيين ما زالت مستمرة. كما صرحت المقررة الخاصة فرانسيسكا ألبانيزي، يعود ذلك لأن الإبادة الجماعية المستمرة مربحة للكثيرين، سواء من الناحية المالية أو السياسية.

- هذه الحقيقة القاسية تتجلى في الرد الدولي الأخير حول اتفاقية التجارة بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل. فقط الأسبوع الماضي، عندما اجتمع وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي لمناقشة ما إذا كان يمكنهم تعليق الاتفاقية، أكدت رئيسة الشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي كايا كالاس على الحاجة إلى فرض عقوبات على روسيا لإجبارها على التحرك، بينما دافعت في الوقت نفسه عن سياسة الانتظار والترقب تجاه إسرائيل لأن الاتحاد الأوروبي ينتظر شاحنات المساعدات التي قد تدخل غزة.
- هذا فقط لإظهار كيف أن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء ودول أخرى حول العالم تظل مترددة للغاية حتى في مناقشة إمكانية تعليق موقع التجارة المميز لإسرائيل مع الاتحاد الأوروبي، رغم الأدلة الساحقة التي قدمتها العديد من المنظمات الفلسطينية والدولية. وحتى الحد الأدنى من فرض العقوبات، على سبيل المثال ضد المستوطنين العنيفين، لا يستطيعون فعله. وأيضًا من خلال تركيز النقاش بشكل ضيق على المساعدات الإنسانية، مثل عد الشاحنات التي تدخل غزة، يتم تجاهل السياق الأوسع للظلم المنهجي والإبادة الجماعية المستمرة عمدًا.
- تجارة الأسلحة، وأرباح الشركات من الاستيلاء على الأراضي، وتوسيع المستوطنات غير القانونية، وتدمير ممتلكات الفلسطينيين، كل هذه الأمور تؤكد الحاجة الملحة للمساءلة. يلعب المجتمع المدني والمحامون المستقلون دورًا حاسمًا في تفعيل القانون الدولي على المستوى المحلي، وضمان أن تقوم الدول والشركات بتنفيذ التزاماتها. لأن مثل هذه الأعمال القانونية تحدث فرقًا حقيقيًا، مما يضع ضغطًا كبيرًا على الدول والشركات للخضوع لفحص قانوني هادف.
- يوم السبت الماضي، مر عام على الرأي الاستشاري التاريخي لمحكمة العدل الدولية والذي ينص بوضوح على أن الدول الثالثة تتحمل مسؤولية لا تقتصر على الامتناع عن الاعتراف بالاحتلال غير القانوني، بل يجب أن تعمل بنشاط على إنهائه. لكننا شهدنا فشل الدول. ومع ذلك، نحن ندخل الآن في هذه المرحلة الحاسمة حيث تفشل الحكومات، فيما يتصاعد دور المجتمع المدني في استخدام الطرق القانونية للمطالبة بالمساءلة.
- بعض الانتصارات المهمة على المستوى الوطني حدثت الأسبوع الماضي، حيث أمرت المحكمة حكومة فلاندرز بوقف جميع عمليات النقل العسكري إلى إسرائيل على الفور، مستشهدة باتفاقية الإبادة الجماعية. ولأول مرة، يجب على السلطات البلجيكية حظر الشحنات المارة عبر موانئها، وإذا لم يفعلوا ذلك، سيتعرضون للغرامة. هذا الانتصار تحقق بفضل عزيمة وجهود المجتمع المدني الفلسطيني والبلجيكي مثل منظمات INTAL، وVredesactie، و11.11.11، و Flemish League for Human Rights.
- بالإضافة إلى ذلك، ألقت الشرطة الفيدرالية البلجيكية مؤخرًا القبض على اثنين من الجنود الإسرائيليين في مهرجان تومورلاند، استجابة للشكوى القانونية المقدمة من مؤسسة هند رجب. وهذا يشير إلى استعداد بلجيكا لممارسة الولاية القضائية العالمية عند تقديم أدلة موثوقة.
- نرى أيضًا تطورات إيجابية من دول الجنوب العالمي. في مؤتمر مجموعة لاهاي الطارئ حول فلسطين في كولومبيا، أكدت عدة دول التزامها باستخدام الولاية القضائية العالمية كأداة لتحقيق العدالة والردع. هذه الدول ترغب في القيادة في محاسبة الأفراد جنائيًا عن انتهاكات القانون الدولي، بدلاً من الاكتفاء بإظهار القلق كما فعلت دول أخرى.
- يستعرض هذا اللقاء هذه الاستراتيجيات ويغوص في أمثلة ملموسة حول كيفية استخدام القانون الدولي وكذلك القانون الوطني للمطالبة بالمساءلة والعدالة لفلسطين.

عصام يونس يتناول التحديات القانونية والإنسانية الملحة التي تواجه الفلسطينيين

- قال يونس إن ما يحدث في غزة هو الجريمة الوحيدة التي تُبث مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية. الإبادة الجماعية في غزة ليست جريمة جديدة، بل هي كشف للمشكلة الحقيقية للنظام الدولي. نحن نعتقد بسذاجة أن النظام الذي تم إنشاؤه بعد الحرب العالمية الثانية، بعد الفظائع والإبادة الجماعية والهولوكوست والدمار والاحتلال، وأن المنتصرين، عندما اجتمعوا في سان فرانسيسكو

في عام 1945، قاموا بصياغة وتبني ميثاق الأمم المتحدة. فيما كانوا يحتلون نصف الكرة الأرضية. لكنهم كانوا يتحدثون عن ضرورة الحفاظ على السلام والأمن الدوليين، وحقوق الإنسان، والعدالة.

- هذا النظام، الذي احتفلنا مؤخرًا بمرور 80 عامًا على تأسيس الأمم المتحدة، لم يتمكن من إيقاف الحروب في الجزائر، وفيتنام، والإبادة الجماعية في البلقان، وفي رواندا، وكذلك في فلسطين. هذا أمر بالغ الأهمية ويجب أن نغيره الآن.
- غزة تكشف الكثير من الأشياء. ومع ذلك، هذه الحرب تُبث مباشرة لمدة 21 شهرًا ولم تتوقف. قبل نصف ساعة، أصدرت حوالي 25 دولة، بما في ذلك المملكة المتحدة وفرنسا، بيانًا، وهم تمسكون بنفس النهج. هذا حقًا تجسيد لما قلته، الأزمة، الأزمة العميقة. يجب أن تنتهي هذه الحرب. الوقت يُحسب بطريقة مختلفة، يُحسب بالفاتورة الطبية، رغيف الخبز، كوب الماء، فنجان الشاي. يتم التسامح مع ذلك. لماذا يحدث هذا؟
- منذ السابع من أكتوبر وحتى الآن، وُلد 400 طفل وقتلوا أثناء الحرب. كيف يتم التسامح مع هذا؟ هذا هو السؤال. إنها لحظة الحقيقة. هناك، شعور واضح بأن هناك مجموعة متفوقة وأخرى أدنى.
- كيف يمكنهم تحمل قتل المدنيين عندما يتم تدمير المنازل على من فيها، وتدمير البنية التحتية، والمستشفيات، والكنائس، والمساجد، ومحو المدن والبلدات؟ والآن، يتم دفع سكان غزة إلى 12% فقط من الأرض. لذا، فإن 88% من أراضي غزة تحت السيطرة المباشرة للجيش الإسرائيلي، بينما يتم إجبار الناس على مغادرتها ويتم تشريدهم عشرات المرات. لذا، إنها لحظة حقيقية يجب أن تكون الأمور فيها واضحة.
- الكلمة الرئيسية التي كنا نقولها في الماضي هي أن الأسوأ لم يأت بعد طالما أن المجتمع الدولي يواصل تعامله مع غزة بهذا الشكل. الكلمة الرئيسية كانت ولا تزال هي المساءلة. لا أحد مستعد لأخذها على محمل الجد. لذا، هذه هي اللحظة التي يجب أن يتم التعامل مع المساءلة فيها بجدية تامة. ويجب أن تشعر أوروبا بالخجل من دورها في الحرب، والإبادة الجماعية، والاحتلال في غزة.
- أوروبا لم تتمكن من تعليق أو تجميد اتفاقية الشراكة، لقد كنا نتعامل مع عواصم أوروبا لعقود. عندما كنا في غزة، كانوا يقولون لنا، لا، المشكلة ليست هنا، المشكلة في العواصم. وعندما نذهب إلى العواصم، يقولون لنا، كما تعلمون، قرار الاتحاد الأوروبي هو المشكلة، المشكلة في بروكسل، وليست في الدول. أوروبا هي جزء من المشكلة. لأنه في أوقات الإبادة الجماعية، الحياد هو في الواقع تواطؤ في الإبادة الجماعية. لذلك إما أن تكون مع أو ضد. لا يمكنك أن تدعي أنك محايد.
- نحن، كمجتمع مدني، انخرطنا بشكل عميق مع المحاكم الوطنية والدولية، ولدى المجتمع المدني الفلسطيني تاريخ طويل وملتزم باستخدام التقاضي الاستراتيجي العالمي للقتال من أجل العدالة وحقوق الإنسان، وللحد من الإفلات الطويل الأمد لإسرائيل من العقاب. لعبت منظمات حقوق الإنسان دورًا أساسيًا في توثيق الانتهاكات، ودعم الضحايا، ورفع القضايا القانونية أمام المحاكم المحلية والدولية.
- لسنوات، كان مركز الميزان لحقوق الإنسان يتعامل بنشاط مع النظام القانوني الإسرائيلي، ويقدم مئات الشكاوى القانونية، العديد منها تتعلق بانتهاكات جسيمة للقانون الدولي تصل إلى جرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية.
- بعض هذه القضايا تم التقاضي بها حتى امام محكمة العدل العليا الإسرائيلية. ومع ذلك، على الرغم من حجم وخطورة الانتهاكات، لم تسفر أي من القضايا عن إدانة جنائية لأي جندي أو سلطة إسرائيلية. لقد أدت هذه الخبرة الواسعة إلى استنتاج واضح لدينا، وهو أن النظام القانوني الإسرائيلي غير راغب وغير قادر على تحقيق العدالة للضحايا الفلسطينيين. وبالتالي، أصبحنا نركز بشكل متزايد على السعي لتحقيق المساءلة من خلال الآليات القانونية الدولية. ومن بين الجهود المهمة في هذا السياق تقديم الشكاوى وفق المادة 15 إلى المحكمة الجنائية الدولية، والتفاعل مع الأمم المتحدة، بما في ذلك لجان حقوق الإنسان والإجراءات الخاصة، ورفع قضايا ضمن الولاية القضائية العالمية في دول أوروبية ودول أخرى في جميع أنحاء العالم.
- للأسف، كانت هذه الجهود تأتي بتكلفة عالية. لقد تم تجريم العديد من المنظمات الرائدة واستهدافها من قبل الحكومة الإسرائيلية. هذا التضييق على المجتمع المدني ليس صدفة. إنه مصمم لمنع الفلسطينيين من السعي لتحقيق العدالة. كما تعلمون، هناك سيف على رقاب المجتمع المدني الفلسطيني والمجتمع المدني الدولي أيضًا، حيث أن انتقاد الاحتلال يُعتبر عملًا من أعمال معاداة السامية. يجب ألا يتم قبول هذا. ومع ذلك، تم دفع الكثير من الثمن بسبب مطالبتنا بالمساءلة.

- في الضفة الغربية والقدس الشرقية، تواصل إسرائيل توسيع مستوطناتها غير القانونية، وهدم المنازل الفلسطينية، وتهجير الفلسطينيين بالقوة من أراضيهم. هذه الأفعال هي جزء من سياسة متعمدة لضم الأراضي بكم الأمر الواقع وبحكم القانون، وهي انتهاك واضح للقانون الدولي، وهي جزء من نظام استعمارى واسع من الهيمنة والتجزئة. في السنوات الأخيرة، شهدنا أيضًا زيادة حادة في العنف المدني، والذي يتم تنفيذه في كثير من الأحيان بدعم أو حماية من الجيش الإسرائيلي كجزء من الاستراتيجية الأوسع لدفع الفلسطينيين للهجرة عن أراضيهم.
- في الوقت نفسه، يتم سجن الفلسطينيين بمعدلات غير مسبوقة. أكثر من 9,000 فلسطيني محتجزون في السجون الإسرائيلية، من بينهم مئات الأطفال، وأكثر من 3,000 منهم رهن الاعتقال الإداري دون توجيه تهم أو محاكمات. يتم استخدام الاعتقالات الجماعية والتعذيب المنهجي في الاحتجاز كأدوات للعقاب الجماعي والقمع.
- في غزة، الوضع يصل إلى العتبة القانونية للإبادة الجماعية. منذ أكتوبر 2023، أسفرت الحملة العسكرية الإسرائيلية والحصار الكامل عن مقتل ما لا يقل عن 60,000 فلسطيني، من بينهم آلاف الأطفال. تم تدمير المنازل، المستشفيات، المدارس، وأحياء كاملة. الجوع، والأمراض، والصدمات النفسية منتشرة على نطاق واسع. كل ذلك يحدث في سياق أوسع من الإفلات من العقاب الهيكلي. ورغم وجود أدلة واضحة على انتهاكات جسيمة للقانون الدولي، بما في ذلك جرائم الحرب، وجرائم ضد الإنسانية، والإبادة الجماعية، لم تتم محاسبة أحد. تواصل السلطات الإسرائيلية التصرف دون عواقب، بينما تقدم العديد من الدول الغطاء الدبلوماسي، والأسلحة، والتمويل.
- في هذا السياق من الانتهاكات الواسعة، يبقى التقاضي الاستراتيجي أحد الأدوات القليلة المتاحة لتحدي الإفلات من العقاب الإسرائيلي والمطالبة بالمساءلة. إنه ليس حلاً سريعًا أو كاملاً، ولا يمكنه أن يحل محل العمل السياسي، لكنه يمكن أن يحدث فرقًا. يهدف التقاضي الاستراتيجي إلى عدة أغراض رئيسية. إنه يضع ضغطًا قانونيًا على الدول، والشركات، والمؤسسات الدولية للوفاء بالتزاماتها القانونية بموجب القانون الدولي. كما يساعد في بناء سجل تاريخي وقانوني يؤكد أن الفلسطينيين ليسوا ضحايا فحسب، بل أصحاب حقوق بموجب القانون الدولي، ويحق لهم الحماية والعدالة.
- نرى هذا النهج في العمل في المحكمة الجنائية الدولية، حيث قدمت المنظمات الفلسطينية لحقوق الإنسان أدلة على الجرائم الإسرائيلية المرتكبة في الأراضي الفلسطينية المحتلة على مدار أكثر من عقد من الزمن. نرى أيضًا ذلك في محكمة العدل الدولية، التي أصدرت أيضًا رأيين استشاريين ذوي صلة بالاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وهي تستمع حاليًا إلى القضية المستمرة التي رفعتها جنوب إفريقيا بموجب اتفاقية الإبادة الجماعية، حيث تتهم إسرائيل بارتكاب إبادة جماعية في غزة. هذه القضية تمثل خطوة كبيرة في محاسبة إسرائيل.
- بعض من أكثر الأعمال إلحاحًا والواعدة اليوم تحدث في المحاكم الوطنية، من خلال الولاية القضائية العالمية (الاختصاص العالمي) وآليات المساءلة في دول ثالثة، والتي تم بدء العديد منها من قبل المجتمع المدني الفلسطيني. لقد رفع مركز الميزان عدة قضايا رئيسية مع شركائه للطعن في الانتهاكات المباشرة وتواطؤ الأطراف الثالثة. في ألمانيا، تم اتخاذ إجراءات قانونية لوقف تصدير الأسلحة إلى إسرائيل. في فرنسا، تم تقديم شكاوى ضد وزير المالية الإسرائيلي، وهو مواطن فرنسي-إسرائيلي، بتهمة التعذيب في غزة. شكوى في فرنسا ضد قناصين فرنسيين-إسرائيليين بتهمة التعذيب في غزة، شكوى أخرى في فرنسا ضد قناصين فرنسيين-إسرائيليين بتهمة الإعدام دون محاكمة في غزة، وفي هولندا، تم رفع قضية ضد الحكومة الهولندية بسبب فشلها في منع الإبادة الجماعية ودعمها نقل الأسلحة إلى إسرائيل.
- حتى مع كل هذه التحديات، يظل المجتمع المدني الفلسطيني قويًا وملتزمًا ومركزًا على العدالة. التقاضي الاستراتيجي هو أداة من بين العديد من الأدوات، لكنه أداة قوية. إنه يظهر أن القانون الدولي لا يزال مهمًا وأن التواطؤ من الدول والشركات الأخرى يجب أن يتم معالجته.

هايدي ديكستال تتناول مفهوم الولاية القضائية العالمية (الاختصاص العالمي) والتقاضي الاستراتيجي

- المركز الدولي للعدالة من أجل الفلسطينيين ICJP منظمة مستقلة من المحامين، والسياسيين، والأكاديميين الذين يدعمون حقوق الفلسطينيين وحماية حقوقهم من خلال القانون. وتعمل المنظمة على مشاريع وقضايا قانونية لحماية هذه الحقوق. مقرها في لندن. سأبرز مشروعًا واحدًا على وجه الخصوص أطلقته المنظمة وكانت نشطة جدًا فيه، وهو حملتها: العالم 195 أو "Global 195".
- مشروع "ICJP "Global 195 هو ائتلاف قانوني عالمي مخصص للتصدي لجرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية في غزة من خلال البحث عن الحقيقة من خلال تحقيقات محلية شفافة وكاملة والمطالبة بالمساءلة عبر ملاحقة المتهمين المحتملين، بما في ذلك الأفراد الإسرائيليين أو ذوي الجنسية المزدوجة، حيثما توجد أدلة كافية على المسؤولية الجنائية الفردية.
- تسعى المنظمة إلى الاستفادة من جميع الأدوات المتاحة بموجب القانون الدولي للوصول إلى العدالة والمحاسبة، بينما تراقب عن كثب الهجمات المقلقة ضد القانون الدولي، وسيادة القانون، والمؤسسات المركزية مثل المحكمة الجنائية الدولية. لذلك، وبروح البحث عن جميع السبل واستخدام جميع الطرق المحتملة للعدالة، يركز هذا المشروع، "Global 195"، على القانون الدولي الذي تم تضمينه في القانون المحلي من خلال مبدأ الولاية القضائية العالمية وكيف يسمح هذا للدول بفحص الجرائم الدولية الكبيرة ومقاضاة مرتكبيها.
- الولاية القضائية العالمية أو الولاية القضائية خارج الحدود تتبنى في جوهرها النظرية التي تفيد بأن بعض الجرائم خطيرة جدًا وضارة جدًا بالعدالة الدولية بحيث يجب ألا تمر دون عقاب ويجب معالجتها بغض النظر عن مكان ارتكابها أو من ارتكبها أو ضد من ارتكبت. الجنسية أو المواطنة للشخص أو الجاني أو الضحية لا تمنع المضي قدما في هذه القضايا. ومع هذا الفهم، تعتمد الدول في تشريعاتها المحلية قوانين تكرس الجرائم الدولية وتسمح لها بممارسة صلاحياتها على هذه الجرائم استثنائيًا، رغم غياب الرابط الإقليمي أو الوطني بالجريمة.
- تسعى المنظمة إلى رؤية ائتلاف عالمي من المهنيين القانونيين، والمجموعات، والمنظمات التي تتخذ خطوات بمساعدة فرق مركز العدالة القانونية والتحقيقية والداعمة، للبحث عن تدابير قانونية بموجب مبدأ الولاية القضائية العالمية. لذلك، وفقًا للإجراءات في الولاية القضائية المحلية، قد تكون هذه الطلبات للحصول على أوامر اعتقال خاصة، أو بدء التحقيقات أو الإجراءات القانونية عندما تكون هناك أدلة على الجرائم التي يمكن تقديمها. كما تسعى أيضًا للقيام بأنشطة دعاية لتشجيع الوكالات القانونية للدول على أداء واجبها وفقًا لقوانينها الوطنية. ترى المنظمة أن مشروع "Global 195" مهم جدًا لسببين:
- الأول هو التقييد الذي تتسم به بعض الطرق القانونية الدولية التي غالبًا ما نفكر فيها، مثل المحكمة الجنائية الدولية. على سبيل المثال، الإطار القانوني للمحكمة الجنائية الدولية نفسه محدود من حيث نطاق الجرائم التي يمكن فحصها ومرتكبيها، نظرًا لأن المحكمة الجنائية الدولية تهدف إلى محاكمة أولئك الأكثر مسؤولية. وهذا يعني أن عددًا من الجناة المحتملين لا يقع ضمن اختصاصها. لذلك، توفر الولاية القضائية العالمية الفرصة لإجراء محاكمات في الولاية القضائية المحلية للجرائم الدولية التي يمكن أن تغطي نطاقًا أوسع بكثير من ارتكاب الجرائم.
- السبب الآخر الذي يدفع المنظمة إلى النظر في الولاية القضائية العالمية هو بشكل خاص بالنظر إلى الهجمات الأخيرة على أماكن مثل المحكمة الدولية وبعض سبل الانتصاف القانونية. لذلك، يتم النظر إلى الولاية القضائية المحلية لسد هذه الفجوة ولضمان أنه لا توجد سبل واحدة فقط للمحاسبة والعدالة، وهذا هو الهدف الرئيسي من السعي للحصول على تدابير في المحاكم المحلية بموجب الولاية القضائية العالمية، وأيضًا لتحقيق الهدف المتزامن المتمثل في المساهمة في الردع المستقبلي. أي التأكد من أن الجناة المحتملين على دراية بهذه السبل للمحاسبة على الرغم من محدودية الآليات الدولية الأخرى، وبالتالي فإن هذا يساعد في إزالة ثقافة الإفلات من العقاب.
- يعمل مشروع "Global 195" مع شركاء حول العالم للمساعدة في صياغة وتقديم القضايا في مختلف الولايات القضائية المحلية. وهو يعمل مع هؤلاء الشركاء لتحضير الطلبات، ثم أيضًا لدراسة استراتيجيات الدعاية. في الوقت الحالي، عملت ICJP مع شركاء، حيث تم إطلاق المشروع في وقت سابق من هذا العام، وفي الأشهر الستة التي تلت إطلاقه، عملت مع شركاء محليين لتقديم سبع قضايا حول العالم، كما قامت بتحديد أكثر من 80 محاميًا وخبيرًا قانونيًا في 26 ولاية قضائية مختلفة للعمل على تقديم

تلك القضايا. وتستمر هذه المحادثات. المنظمة مهتمة دائمًا بالاتصال مع شركاء آخرين قد يكونون مهتمين بتقديم هذه الأنواع من القضايا.

- أود أن أقدم مثالاً على إحدى هذه القضايا. كانت قضية تم تقديمها في ناميبيا، وقد تمت بدعم من مركز ICJP وبالتعاون مع شريكهم، "مركز مقاومة الشعب في ناميبيا". تم تقديم الشكوى في أبريل/نيسان من هذا العام مع طلب لفتح تحقيق جنائي. تم تقديمها أمام رئيس وحدة التحقيقات الجنائية في شرطة ناميبيا، واستخدمت الأدلة التي تم جمعها وتحليلها من قبل مركز ICJP وشريكه المحلي، وركزت على الجرائم التالية التي تم تضمينها في التشريع المحلي في ناميبيا: تم النظر في الهجمات العشوائية على المدنيين، والهجمات العشوائية على ممتلكات المدنيين، والهجمات على الممتلكات المحمية بشكل خاص، مثل المواقع ذات القيمة الثقافية أو الدينية أو المستشفيات أو المنشآت الطبية. كما تم النظر في استخدام التجويع عمدًا كطريقة من طرق الحرب وحظر المساعدات الإنسانية، وأخيرًا التسبب عمدًا في معاناة كبيرة وإصابات جسيمة للجسد والصحة. كانت هذه الجرائم تحت قانون اتفاقيات جنيف في ناميبيا لعام 2003. وهو التشريع المحلي في ناميبيا الذي يدمج أحكام اتفاقية جنيف ويقول إن أي شخص في ناميبيا أو في أي مكان آخر ويقوم بارتكاب أو يكون شريكًا في ارتكاب هذه الجرائم يمكن التحقيق معه وإمكانية محاكمته في ناميبيا.
- تم تقديم هذه القضية في أبريل/نيسان. ونظرًا لكمية الأدلة التي تم تقديمها مع هذه الشكوى، فإن التحديث الحالي يشير إلى أن الشرطة اعترفت بأنها بصدد فحص الشكوى بنشاط، مع ملاحظة أن هذه هي المرة الأولى التي يتلقون فيها مثل هذه الشكوى، وأنهم سيقومون بفحصها بدقة. ولا يوجد جدول زمني محدد لهذه الشكوى وفقًا لإجراءاتهم، لذا فإن مركز ICJP وشريكه يتابعان الأمر عن كثب.

روبرت جراوبوش يتناول تواطؤ الشركات والنظام القانوني الألماني

- اعتمدت الأمم المتحدة المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان في عام 2011. وقد طالبت هذه المبادئ الشركات باحترام حقوق الإنسان في جميع عملياتها العالمية. كما تتطلب من الدول التأكد من أن الشركات تقوم بذلك فعلاً. على سبيل المثال، يمكن للمشرعين الوطنيين إصدار تشريعات تلزم الشركات بتقليل مخاطر انتهاكات حقوق الإنسان في عملياتها وفي سلاسل المورّدين. ومنذ اعتماد المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة، قامت عدة دول بالفعل بإصدار تشريعات بشأن العناية الواجبة لهذا الغرض. في أوروبا، وبشكل خاص في فرنسا والنرويج وسويسرا، تم إصدار مثل هذه التشريعات، وكذلك في ألمانيا. قد يكون "قانون العناية الواجبة لسلسلة التوريد" في ألمانيا لعام 2021 هو الأكثر طموحًا من بين هذه التشريعات على المستوى المحلي.
- بعد عام 1967، دخل المستوطنون الصهاينة إلى الضفة الغربية وأخذوا الأراضي الفلسطينية. وقد تسارع هذا الاتجاه عدة مرات منذ ذلك الحين، والآن أصبحت الحركة أكثر عنفًا. في بداية العام الماضي، نشرت "الإنترسبت" تقريرًا يكشف أن إحدى الشركات التابعة لشركة "أكسل سبرينجر" الألمانية تدير منصة على الإنترنت تشبه "كويك لست"، حيث يمكن للمستوطنين البحث عن منازلهم المستقبلية. وكان هناك إعلان نشرته هذه الشركة التابعة في وسائل الإعلام الإسرائيلية.
- أعلنوا عن منتجهم قائلين "جادستين"، وهو اسم المنصة. "جادستين يساعدك على بناء مستقبلك في منزلك القادم في إسرائيل." كان هناك شعار يقول "جادستين ولا أرض أخرى". تم إغفال الأراضي الفلسطينية، وظهر كل شيء وكأنها أرض واحدة: تم ضم الضفة الغربية والقدس الشرقية وحتى غزة.
- منذ عام مضى، بعد نشر تلك القصة، بدأت في البحث عن هذه القضية بالتعاون مع "مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان". ووجدنا أن الشركة الإسرائيلية هي شركة محدودة، ويملكها في النهاية بالكامل المكتب الرئيسي الألماني "أكسل سبرينجر" في برلين. كما اكتشفنا أنه كان هناك نظام لإدارة الامتثال على مستوى المجموعة، حيث كان بعض الموظفين العاملين في الشركة الأم يعملون أيضًا في شركات وسيطة. لذا كانت هناك العديد من العلامات التي تشير إلى أن شركة "أكسل سبرينجر"

الألمانية تتحكم فعلاً في هذه المنصة على الإنترنت. وبالتالي، رأينا بوضوح مسؤولية مجموعة "أكسل سبرينجر" الألمانية بموجب "قانون العناية الواجبة لسلسلة التوريد".

- يتطلب "قانون العناية الواجبة لسلسلة التوريد" في ألمانيا لعام 2021 من جميع الشركات الألمانية التي تضم أكثر من 1000 موظف تحديد وتقليل مخاطر حقوق الإنسان في سلاسل موردیها، ولكن أيضًا وفي المقام الأول في مجالات عملها الخاصة. يحدد القانون الألماني 11 نوعًا من المخاطر المتعلقة بحقوق الإنسان، وأحد هذه المخاطر هو الاستيلاء غير القانوني على الأراضي (الاستيلاء على الأراضي).
- كان من المفترض أن تقوم "مجموعة سبرينجر" بتحديد هذا الخطر من بين غيره من المخاطر وضمان أن شركتها الفرعية في إسرائيل تتجنب إدراج الأراضي المحتلة غير القانونية. من الواضح أنها فشلت في القيام بذلك. وكان من مسؤولية الهيئة الإشرافية الألمانية (BAFA) أن تبدأ التحقيقات، وتصدر أوامر لتعليق الإعلانات، وحتى فرض غرامة تصل إلى 2٪ من إجمالي الإيرادات السنوية لمجموعة سبرينجر على المستوى العالمي. لذلك، قام مركز القدس وبالتعاون معنا نحن، المحامون الألمان، بإعداد شكوى قدمناها في نوفمبر إلى الهيئة الإشرافية BAFA. تتعلق الشكوى بقرى "مردا" و"إسكاكا" و"طيبة" التي تقع على بعد 12 إلى 15 كيلومترًا شمال شرق رام الله. قدمت هذه القرى الشكوى مع خمسة أفراد فقدوا أراضيهم في تلك القرى، وهم على وشك فقدان المزيد من الأراضي.
- رفضت الهيئة الإشرافية الشكوى لسببين:

- السبب الأول كان أن الأفراد الخمسة طلبوا من الهيئة عدم كشف أسمائهم لشركة أكسل سبرينجر لأن حياتهم في خطر، لكن الهيئة لم توافق على حماية هوية المشتكين وأصرت على أن يكشفوا عن أسمائهم، وبما أن المشتكين رفضوا ذلك، فقد تم رفض الشكوى لهذا السبب.
- أما السبب الثاني فكان أن الهيئة تعتقد أن القرى والبلديات لا يمكن أن تكون صاحبة حقوق في حالات الاستيلاء على الأراضي، وهو ما لا نتفق معه، لأن "قانون العناية الواجبة لسلسلة التوريد" الألماني يحدد الاستيلاء غير القانوني على الأراضي كأحد المخاطر، مثل الاستيلاء على الأراضي التي يستخدمها الناس من أجل معيشهم، مثل الصيد أو المياه أو الطعام. إذن، من يمكنه تقديم شكوى في حال تم الاستيلاء على الأراضي العامة؟

- تم رفض الشكوى، وقمنا بتقديم اعتراض على هذا الرفض. الاعتراض الآن قيد المراجعة من قبل وزارة الخارجية الألمانية. وفي الأثناء، علمنا أن مجموعة أكسل سبرينجر قد أتمت مؤخرًا صفقة اندماج واستحواذ. وقد تم نقل قسم الإعلانات والإعلانات المبوبة في مجموعة سبرينجر إلى مستثمرين أمريكيين وكنديين في أبريل. وبالتالي، لم تعد مجموعة أكسل سبرينجر مسؤولة عن تلك المنصة على الإنترنت.
- ومع ذلك، نرى في الختام أن هناك قوانين موجودة بالفعل يمكن استخدامها لمحاسبة الشركات إذا لم تطبق ما نسميه تشريعات العناية الواجبة، مثل "HRDD" (تشريعات العناية الواجبة في حقوق الإنسان)، لتقليل مساهماتها في المخاطر المرتبطة بحقوق الإنسان. المثال على ذلك هو "قانون العناية الواجبة لسلسلة التوريد" الألماني. هناك أيضًا طرق قانونية أخرى لمحاسبة الشركات. على سبيل المثال، هناك حظر على استيراد المنتجات في الاتحاد الأوروبي، مثل حظر استيراد المنتجات التي يتم إنتاجها باستخدام العمل القسري. من الناحية النظرية، يمكن توسيع هذه الحظر ليشمل المنتجات المأخوذة من موارد مسروقة من الأراضي المحتلة.
- لدى فرنسا قانون المسؤولية المدنية، "قانون اليقظة" لعام 2017، الذي يعطي الضحايا الحق في محاسبة الشركات في المحكمة، ورفع دعاوى تعويضات ضد الشركات مباشرة أمام المحاكم الفرنسية. لذا في هذه الحالة، فشلنا، لكننا نعتقد أن هذا ليس بسبب ضعف "قانون سلسلة التوريد الألماني"، بل بسبب عدم رغبة الحكومة الألمانية. لكن التشريعات يمكن أن تكون فعالة في الحد من تواطؤ الأعمال التجارية وانتهاكات حقوق الإنسان.

جيري ليستون يتناول تواطؤ الشركات في الجرائم الإسرائيلية، وعمليات غسيل الأموال ونظام العائدات الإجرامية.

- ستتناول مداخلتي التركيز على عمل منظمة GLAN في محاولتها لتطبيق قوانين العائدات الإجرامية ونظام مكافحة غسيل الأموال على الأنشطة التجارية التي ترتبط بالجرائم الإسرائيلية، مع التركيز بشكل خاص على عملنا في استهداف "إير بي إن بي" ودورها في تسهيل الإقامة في المستوطنات.
- أساسًا، يتعلق الأمر بالتعامل مع أي أموال أو ممتلكات أخرى تعتبر من عائدات الجريمة حيثما يعلم الشخص الذي يتعامل مع الممتلكات أو يشتبه في أن هذه الممتلكات هي عائدات جريمة. في معظم الولايات القضائية الأوروبية، يمكن أن تشمل هذه عائدات أي جريمة، بما في ذلك جرائم الحرب. من المفيد هنا التمييز بين غسيل الأموال والمسؤولية المساعدة. أساسًا، نحن نتحدث عن حالة حيث يقدم شخص ما مساعدة أو يساهم في ارتكاب جريمة، في حين أن غسيل الأموال يتعلق بما يتلقاه الشخص من الجريمة، وليس المساعدة في الجريمة نفسها.
- هناك بعض الفروق الرئيسية بين كيفية عمل النظامين. البُعد عن الجريمة أو الاتصال بالجريمة الأصلية ليس مسألة حاسمة من منظور غسيل الأموال. لكن فيما يتعلق بالمسؤولية عن المساعدة، يمكن أن تكون هذه معضلة حقيقية. وبالمثل، بينما يتطلب الأمر في بعض الولايات القضائية على الأقل المساعدة الكبيرة أو النية للقول بوجود مسؤولية عن المساعدة، فإن هذا ليس صحيحًا في حالة غسيل الأموال.
- لذا، لتوضيح هذه النقاط بمثال، تخيل أن بنكًا يقرض المال لشركة بناء إسرائيلية، وتستخدم الشركة بعض هذه الأموال لبناء مستوطنة غير قانونية أو للمساعدة في بناء مستوطنة غير قانونية. بالتأكيد، وفقًا للنظام القانوني الأيرلندي أو البريطاني، الذي أمارس فيه عملي، سيكون من الصعب للغاية إثبات أن البنك في هذه الحالة مسؤول كمساعد في جرائم الحرب المرتبطة ببناء المستوطنات. هذا أساسًا لأنه لا يوجد ارتباط مباشر بين النشاط البنكي، من الناحية القانونية، والجريمة. في بعض الولايات القضائية، سيكون من الضروري إثبات أن البنك كان يهدف إلى مساعدة ارتكاب الجريمة، وهو ما يمكن أن يكون صعبًا في السياق التجاري حيث تسعى البنوك والشركات الأخرى ببساطة لتحقيق الربح. لكن هذه العقبات نفسها لا تظهر بنفس القدر في نظام مكافحة غسيل الأموال.
- سعينا لاختبار تطبيق هذا المجال من القانون في كل من أيرلندا والمملكة المتحدة فيما يتعلق بـ"إير بي إن بي". قدمنا شكاوى جنائية، لكل من السلطات الأيرلندية والبريطانية ضد كيانات "إير بي إن بي" في كل من هاتين الولايتين القضائيتين، لأن تلك الكيانات هي المسؤولة عن تمكين الإقامة في المستوطنات غير القانونية. أساسًا، إذا أراد مستوطن إدراج عقار على "إير بي إن بي"، يتعاقد مع الشركة الأيرلندية، ثم تتولى الشركة البريطانية جمع المدفوعات نيابة عن الشركة الأيرلندية. لذا في أيرلندا، قدمنا شكوانا ضد الكيان الأيرلندي للشركة، وذلك في أغسطس 2023.
- بشكل أساسي، هناك العديد من الجوانب المختلفة للشكوى، ولكن بما أن الإيرادات الناتجة عن تأجير العقارات في المستوطنات مرتبطة بجرائم الحرب التي ترتكز عليها تلك المستوطنات، فإن الشركة الأيرلندية تتعامل مع عائدات تلك الجرائم وبالتالي فهي ترتكب جريمة غسيل أموال. وهذا يشبه تمامًا ما تم تقديمه في هولندا بواسطة "المركز الأوروبي للدعم القانوني" وشركائه في ما يتعلق بموقع "Booking.com"، وحسب علمي، فإن هاتين الحالتين هما أولى الحالات التي تطبق فيها قوانين مكافحة غسيل الأموال على الأنشطة التجارية المرتبطة بالمستوطنات غير القانونية.
- في أيرلندا، أشارت الشرطة الأيرلندية في نوفمبر من العام الماضي إلى أنها رفضت فتح تحقيق، حيث قالوا إن شكوانا، التي كانت تحتوي على ما يقارب 40 صفحة من التحليل القانوني، إلى جانب آلاف الصفحات من المواد المرفقة، ردوا عليها بفقرة قصيرة واحدة قائلين إن الشكوى لا تكشف عن جريمة تقع ضمن اختصاص أيرلندا. بموجب القانون الأيرلندي، كما هو الحال في إنجلترا، ضمن النظام القانوني العام، من الممكن تقديم إجراءات مراجعة قضائية ضد أي سلطة عامة، بما في ذلك الشرطة، إذا ارتكبت خطأ قانونيًا، أو على الأقل حيث يمكن الجدل بأنهم ارتكبوا خطأ قانونيًا.
- الشريك المشتكي معنا في هذه القضية، وهي منظمة تُدعى "صدقة - تحالف إيرلندا-فلسطين"، وفرد فلسطيني تم حماية هويته من قبل المحكمة، قدموا طلب إجراء مراجعة قضائية قبل عدة أشهر، في 9 مايو، أمام المحاكم الأيرلندية للطعن في قرار الشرطة الأيرلندية، على أساس أنهم ارتكبوا أخطاء قانونية في التوصل إلى استنتاجهم وقرارهم بعدم فتح تحقيق. هذه القضية تتبع سابقة

قضائية تمكنا من وضعها في سياق مختلف تمامًا في المحاكم الإنجليزية، حيث قدمنا شكوى مماثلة لوكالة الجريمة الوطنية في المملكة المتحدة قبل عدة سنوات.

- كانت هذه الشكوى تتعلق بالسلع المنتجة باستخدام العمل القسري في منطقة شينجيانغ في الصين، وادعينا أن هذه السلع تُعد ممتلكات إجرامية بموجب قانون عائدات الجريمة في المملكة المتحدة، وأن وكالة الجريمة الوطنية يجب أن تحقق مع الشركات التي تستورد هذه السلع. رفضت وكالة الجريمة الوطنية فتح تحقيق، وانتهت القضية في محكمة الاستئناف في إنجلترا العام الماضي، حيث أصدرت حكمًا أكد أن السلع المنتجة بواسطة العمل القسري هي ممتلكات إجرامية وتظل ممتلكات إجرامية بغض النظر عن طول سلسلة التوريد وعدد الخطوات التي تمر بها السلع قبل أن تصل إلى إنجلترا. كانت هذه القضية مهمة للغاية لأنها أوضحت تطبيق نظام غسيل الأموال وعائدات الجريمة في المملكة المتحدة على انتهاكات حقوق الإنسان التي لم تكن موضوعًا للتحقيق بموجب هذا النظام القانوني المحدد.
- بالمثل، في هذه القضية ضد "إير بي إن بي"، نأمل أن توضح المحاكم الأيرلندية أن الأنشطة التجارية في المستوطنات غير القانونية تُعرض الشركات لخطر جاد من المسؤولية عن جريمة غسيل الأموال، ثم تعيد القضية إلى الشرطة الأيرلندية لاتخاذ قرار استنادًا إلى الأساس القانوني الصحيح. ستكون عواقب هذا الحكم ذات أهمية كبيرة تتجاوز أيرلندا. أولاً، لأن نظام مكافحة غسيل الأموال في أوروبا يستند إلى القانون الأوروبي، لذا على الرغم من وجود بعض الاختلافات بين دول الاتحاد الأوروبي، إلا أن هناك تشابهًا أساسيًا في النظام. أحد جوانب هذا النظام هو أنه يفرض التزامات العناية الواجبة لمكافحة غسيل الأموال على الكيانات مثل البنوك والمحاسبين ومكاتب المحاماة. وهذا سيتطلب من هذه الكيانات اتخاذ التزامات إيجابية لضمان عدم ارتباطها بأي عمل تجاري آخر يقوم بأنشطة تجارية في المستوطنات.
- وأخيرًا، هذا المبدأ لن يقتصر بالضرورة على الأنشطة في المستوطنات لسببين: أولاً، لأننا نعلم أن اقتصاد المستوطنات الإسرائيلية مدمج تمامًا في الاقتصاد الإسرائيلي الأوسع. لذلك، الأموال تمر عبر الخط الأخضر في كلا الاتجاهين يوميًا. وبالتالي، أي شركة تتعامل مع شركة إسرائيلية هي عرضة للتعامل مع أموال ملوثة بالجرائم التي تدعم المستوطنات. وثانيًا، نحن نبدأ من الجرائم الأولية مثل نقل السكان المدنيين إلى الأراضي المحتلة والاستيلاء غير القانوني على الممتلكات في الأراضي المحتلة. ولكن هناك جرائم أخرى يمكن تطبيق هذا المبدأ وهذا المجال القانوني عليها، بما في ذلك جريمة الفصل العنصري، وهي بالطبع جريمة تُمارس من النهر إلى البحر.

الأسئلة والأجوبة

السؤال 1: إذا ادعت دولة ما وجود سلطة لها خارج حدود أراضيها (السلطة خارج الحدود)، أليست هذه السلطة عديمة الجدوى ما لم تتمكن من تنفيذها فعلاً في ذلك المكان الآخر؟

هايدي ديبخستال:

هذا بالتأكيد أمر يجب أن يتم النظر فيه، لأنه إذا تقدمت ولاية قضائية محلية للتحقيق في أدلة على الجرائم ثم انتقلت إلى إمكانية محاكمة فرد، فهذا شيء يجب أن يتم أخذه في الاعتبار، وما اذا كان ذلك الشخص في أراضي تلك الدولة من أجل إجراء محاكمة فعالة. الشيء الذي لم أره متاحًا هو المحاكمات في غياب المتهم. لذا، فإن ذلك يعني بالتأكيد أن هذا الفرد يجب أن يكون موجودًا في الأراضي الخاصة بالولاية القضائية التي تحاول محاكمته.

جزء من التحليل في العديد من الولايات القضائية المحلية هو ما هو احتمال نجاح المحاكمة في حالة عدم وجود الشخص، حيث يكون ذلك أحد الاعتبارات. وبالتالي، من أجل إعداد شكوى قوية بما فيه الكفاية لإقناع الولاية القضائية المحلية أو جهاز إنفاذ القانون أو المدعين العامين بالمضي قدمًا، يجب تحليل احتمال وجود الجاني المحتمل الذي لديك أدلة على مسؤوليته، وما هو احتمال أن يكون هذا الشخص في تلك البلد أو يسافر إليها أو ما هي الروابط التي لديه مع تلك البلد والتي قد تعني أنه من المرجح

أن يصل إليها. لذا، هذه بعض الأدلة التي يجب جمعها أيضًا، لكنها بالتأكيد أمر مهم يجب مراعاته عند النظر في أدلة ارتكاب الجريمة ومن يجب تقديمه كمشتبه به محتمل.

السؤال 2: هل الخدمة الإلزامية لـ "الإسرائيليين" تعتبر عائقًا لملاحقة الأفراد في الجيش الإسرائيلي الذين تتوافر أدلة قوية على ارتكابهم فظائع؟

هايدي ديبخستال:

عند النظر في مسؤولية الجاني، يعتمد الأمر على ما فعلوه. سواء كانوا ملزمين بالانضمام إلى الجيش أم لا، ما يُحكم عليه هو الأفعال التي قاموا بها. لذا، واحدة من الأشياء التي يتم الإشارة إليها كثيرًا في القانون الجنائي الدولي والمحلي أيضًا هي رفض الجنود الأوامر غير القانونية من رؤسائهم وعدم تنفيذها. إذا كان الجندي يعتقد أن الأوامر التي يتلقاها غير قانونية، فإنه يتعين عليه عدم تنفيذ تلك الأوامر أو مقاومتها. لذلك، ردي الأول هو أن مجرد حقيقة أنهم ملزمون بالخدمة في الجيش ليست كافية لتجاوز المسؤولية التي تأتي مع أفعال ذلك الفرد.

السؤال 3: إذا صادف أحد أفراد الجمهور إعلانات مشابهة لتلك التي تم عرضها، ما هو الإجراء الأفضل الذي تنصح به؟

روبرت غرايتوش:

إذا رأيت إعلانات مشابهة لتلك التي أصدرتها "جودشتاين"، فقد تكون هناك عدة عواقب قانونية ممكنة. قد تكون تلك قضية مسؤولية جنائية لأن من يعرض مثل هذه الإعلانات قد يساعد أو يساهم في جرائم الحرب، مثل المستوطنات في الأراضي المحتلة، أو في حالة إعلانات أخرى قد تتضمن عملية نهب والتعامل مع ممتلكات تم الحصول عليها من معاملات غير قانونية، أو قد تكون قضية مسؤولية بموجب تشريعات العناية الواجبة، مثل قانون العناية الواجبة لسلسلة التوريد الألمانية.

لذلك، يجب على الشخص البحث عن المسؤول النهائي عن هذه الإعلانات. إذا كانت الشركة الأم تسيطر فعلاً على من نشر هذه الإعلانات. لذلك قد يكون هناك موظفون كانوا يعرفون وقرروا أو تغاضوا عن هذه الإعلانات، وهذا يتطلب الكثير من البحث القانوني، وفي هذه الحالة يجب إبلاغ المنظمات غير الحكومية التي لديها محامون يعملون معها أو التي تتعامل بشكل متكرر مع محامين خارجيين يعملون على قضايا مماثلة.

أيضًا، إذا سمحت لي بإضافة ملاحظات حول السلطة القضائية خارج الإقليم، فقد طلب الاتحاد الأوروبي العام الماضي من جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أن تمرر تشريعات مماثلة لقانون سلسلة التوريد الألماني. ويطلق عليه CSDDD، وهو توجيه العناية الواجبة للاستدامة. وهذا التوجيه، الذي يعد تشريعًا أوروبيًا، ينطبق أيضًا على الشركات غير الأوروبية التي تحقق إيرادات بمقدار 450 مليون يورو داخل الاتحاد الأوروبي. وبالتالي، نحن نتساءل أيضًا، فيما يتعلق بهذه المسؤولية، كيف يمكننا تنفيذ هذه التشريعات ضد الشركات التي تقع خارج الاتحاد الأوروبي ولها نشاط فيه. يتطلب هذا التوجيه من جميع تلك الشركات غير الأوروبية أن يكون لها ممثل داخل الاتحاد الأوروبي يمكن من خلاله للسلطات الأوروبية بدء التحقيقات وإصدار الغرامات. لذا فإن مسألة السلطة القضائية خارج الإقليم هي بالفعل مشكلة نحن على علم بها، ويمكن التعامل معها فيما يتعلق بتشريعات العناية الواجبة.

السؤال 4: في سياق مكافحة غسيل الأموال، إذا تم إبلاغ بنك أو أي كيان آخر عن الأنشطة غير القانونية لعملائهم واستمر في تمويلهم، هل من الممكن ملاحقتهم قانونيًا بناءً على خرق الامتثال/غسيل الأموال؟ هل سيكون من الممكن ملاحقة الشركات التجارية التي تدعم الأنشطة غير القانونية المرتكبة في فلسطين؟

جيري ليستون:

إبلاغ بنك أو أي كيان آخر هو خطوة حاسمة في إقامة المسؤولية عن غسيل الأموال. وفي الواقع، هذه خطوة نقوم بها في سياق فلسطين، حيث أننا في قضية "إير بي إن بي" كتبنا إلى كيانات "إير بي إن بي" للتأكد من أن لديهم المعرفة اللازمة. لكننا أيضًا قمنا بذلك في سياقات أخرى أيضًا فيما يتعلق بالأضرار البيئية. إن إبلاغ الكيان المستهدف هو أمر قد يكون له علاقة كبيرة بالمسؤولية.

أما فيما يتعلق بما إذا كان يمكن ملاحقتهم قضائيًا، من حيث المبدأ، نعم. في السياق البريطاني، من الممكن تقديم دعوى خاصة كفرد خاص حتى الوصول إلى الإدانة، على الرغم من أن السلطات، أو مكتب الادعاء يمكنه تولي القضية. لكن من أجل النجاح في الملاحقة القضائية، سواء من قبل فرد أو من قبل السلطات، سيكون من الضروري الحصول على الأدلة، ليس فقط على المعرفة، ولكن أيضًا ربط الإيرادات الناتجة عن الجريمة بالبنك. وعلى الرغم من أن الأمر يبدو سهلًا من بعض النواحي، إلا أنه قد يكون تحديًا للحصول على تلك الأدلة. ما حاولنا القيام به في بعض الحالات هو القول إنه لا يوجد لدينا القوى التحقيقية التي تمتلكها السلطات للوصول إلى هذا النوع من الأدلة. لذا المسؤولية تقع على عاتق السلطات لاستخدام صلاحياتها للحصول على تلك الأدلة. لكن من حيث المبدأ، بمجرد إثبات المعرفة، يمكن تفعيل الملاحقة القانونية بتهمة غسيل الأموال.

السؤال 5: كيف يمكن للمحامين العاملين في الشتات، وخاصة أولئك الذين يعملون مع اللاجئين الفلسطينيين أو طالبي اللجوء في الولايات المتحدة، أن يتوافقوا بشكل أفضل مع أولويات المنظمات القانونية في الميدان مثل "الميزان"؟

عصام يونس:

هناك دائمًا مجال للتعاون، لكن عملنا الرئيسي في الوقت الحالي هو المساءلة. على الأرض، نواجه صعوبات كبيرة جدًا. تم تهجير موظفينا عدة مرات، وتم تدمير معظم منازلهم، وأولويتنا، بصراحة، هي سلامتهم وسلامة عائلاتهم. ثم تأتي الحرب. نظرًا للانتهاكات غير المسبوقة، والتحدث عن الإبادة الجماعية، نحتاج إلى جيش من المحامين والعاملين على الأرض لمتابعة كل شيء، القضايا والوثائق، خاصة للمنظمات الحقوقية. لأننا لا نعتمد على الشهادات أو الأدلة غير المباشرة، بل على مصادرنا من الضحايا أو الضحايا المحتملين والشهود. لذا فإن عملنا مهني للغاية.

المصداقية في عملنا أمر ضروري ونحن شديدو الحذر في هذا الأمر. خاصة لأننا تحت الهجوم طوال الوقت. لذلك، عندما نتحدث عن الانتهاكات التي تحدث من جرائم وجرائم ضد الإنسانية، والإبادة الجماعية، فإن الأمر يصبح أكبر من قدرتنا على التحمل. خاصة عندما يتعلق الأمر بالجانب الآخر من التوثيق، مثل تقارير التشريح، والمستشفيات التي لا تعمل بشكل جيد حاليا، حتى الأطباء الشرعيين، الكثير منهم إما قتلوا أو تم احتجازهم. كما أن مختبرات الطب الشرعي لم تعد موجودة في غزة.

لذلك، العمل في هذه الظروف يتطلب ضرورة وجود هذه الأدوات الأساسية المهمة في عملنا. بالإضافة إلى العديد من المصادر الأخرى التي هي مهمة جدًا. وعلى الأرض، نواجه العديد من التحديات، لكننا لا نزال نواصل عملنا. حتى مع انهيار الشبكات

والاتصالات، ومع صعوبة متابعة حالات الأشخاص الذين اختفوا أو تم احتجازهم، فإن التواصل مع موظفينا في هذه الظروف، خاصة مع تحركهم المستمر مع عائلاتهم دون عناوين ثابتة، يعد تحديًا حقيقيًا.

لكن عندما يتعلق الأمر بالجزء الآخر، هناك دائمًا مجال للتعاون مع المحامين الذين يعملون مع اللاجئين أو الذين يتعاملون مع قضايا اللجوء. لكنني أقول بصراحة أننا نركز في الوقت الحالي على القضايا التي يثيرها الزملاء. أولويتنا القصوى هي كيفية إيقاف الحرب. وفي هذه اللحظة، يعد الوقت العامل الأكثر أهمية، لذا أولويتنا هي العمل معًا لإيقاف الحرب، لإيقاف الإبادة الجماعية التي تُنفذ.

السؤال 6: تم استخدام الولاية القضائية العالمية من قبل فلسطين عدة مرات، بما في ذلك في قضايا تسيبي ليفني (المملكة المتحدة)، أرئيل شارون (بلجيكا)، دورون ألموغ (المملكة المتحدة)، وقضية في إسبانيا ضد موشيه يعالون. لقد حال نقص الإرادة السياسية دون محاكمة هؤلاء الأفراد. كيف تعتقد أننا يمكننا التغلب على هذه القيود السياسية؟

هايدي ديبخستال:

أولاً، هذا يبرز أهمية التحضير الجيد لهذه الشكاوى والعمل على ذلك بشكل مدروس للتأكد من أن قوة الأدلة هي التي تقود هذه الشكاوى. وهذا يترافق مع التأكد من أن الشكوى قوية من الناحية القانونية ومدعومة بشكل جيد بالأدلة، بالإضافة إلى ضرورة تصميمها بعناية. وكذلك ربطها بالمناصرة والتوعية العامة التي ترافقها، لتسليط الضوء على قوة الأدلة التي ستجعل من الصعب على الولاية القضائية المحلية ألا تتخذ الخطوات الأولية لفتح تحقيق. حقيقة أن قوة الأدلة مهمة جدًا، فإنها أيضًا تبرز أهمية هذه التحالفات، مثل ما تحاول ICJP القيام به مع تحالف Global 195، من خلال التعاون في تحليل الأدلة ودمجها والعمل الجماعي لضمان أن هذه المبادرات قوية قدر الإمكان.

بعض الملاحظات التي يجب أخذها في الاعتبار في هذه الشكاوى تتعلق بجزء من الحجج التي يجب تقديمها، غالبًا وفقًا للولاية القضائية المحلية التي يتم تقديم الشكاوى فيها. يجب النظر في المصلحة العامة للولاية القضائية التي تتقدم بهذه القضايا، وربما حتى ما هي الروابط بتلك الولاية القضائية التي قد تساعد في دفع الأمور للأمام. قد لا تكون هذه بالضرورة متطلبًا، ولكن تسليط الضوء على أشياء مثل أي ضحايا مرتبطين بتلك الولاية القضائية الذين قد يكونون من السكان أو المواطنين ويقدمون أدلة قد تكون مؤثرة للسلطات المحلية لدفعها إلى التحرك.

شيء أخير يجب النظر فيه هو إمكانية، حسب الولاية القضائية المتاحة، ما إذا كان هناك إجراء للمراجعة القضائية يمكن استكشافه أيضًا، حسب القرار الذي تم اتخاذه بعدم المضي قدمًا في التحقيق أو الملاحقة القضائية.

السؤال 7: هل واجهت تهديدات أو مضايقات أو انتقامًا مهنيًا، مثل محاولات لتشويه سمعة عملك أو سحب رخصتك القانونية؟ كيف تعاملت مع هذه التحديات، وما هي الحمايات أو شبكات الدعم التي توصي بها للمحامين الذين قد يكونوا مستهدفين بشكل مماثل؟

جيري ليستون:

الإجابة القصيرة هي لا، لم نواجه أي استهداف من أي نوع حتى الآن، وأنا دائمًا مدرك للراحة والرفاهية النسبية التي نتمتع بها في عملنا، مقارنة بالعديد من الفلسطينيين الذين يواجهون تهديدات طوال الوقت في مختلف السياقات، بما في ذلك العمل ضمن منظمات المجتمع المدني.

السؤال 8: هل تم الإبلاغ عن الخطط الشهيرة لإنشاء معسكر اعتقال أو ترحيل الفلسطينيين إلى محكمة العدل الدولية؟ ما هي أهمية هذه الخطط، وما هو الإجراء المتبع في ملاحقة المسؤولين عن ذلك -بما في ذلك ترامب وآخرين-؟

عصام يونس:

نعم، تم إدانة هذه الخطة من قبل جميع الأطراف تقريبًا، بما في ذلك الأوروبيين، حتى الإسرائيليين، كان العديد منهم ضدها، إنها خطة عنصرية في النهاية، وتعتبر عملية طرد وتطهير عرقي للفلسطينيين. بالتأكيد، نتوقع أن تأخذ المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية هذه القضية بعين الاعتبار، لكننا لم نسمع أنها قيد المعالجة في الوقت الحالي. لسنا متأكدين مما إذا كانت ستنفذ، هناك محادثات بين الأطراف المختلفة. سمعنا أن ممر "موراغ" الذي أصرت إسرائيل على الاحتفاظ به كشرط مسبق لإنشاء معسكر الاعتقال في رفح، والذي يسمونه "إنساني"، تم الاتفاق على أنه لن يكون تحت السيطرة الإسرائيلية، لذا لا أعتقد أنه سيكون هناك فرصة لتنفيذ هذا المعسكر كما خططوا له. أعتقد أن هذا المعسكر مرفوض من جميع الدول، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي والدول العربية والعديد من الدول الأخرى.

لكن ما هو مهم هو مذكرات الاعتقال التي أصدرتها المحكمة الجنائية الدولية ضد غالانت ونتنياهو، والتي كانت بناءً على استخدام التجويع أو الطعام والمساعدات الإنسانية كأسلحة في الحرب على غزة. لذلك يمكن أن جزءًا من "مؤسسة غزة الإنسانية" التي أنشأها الأمريكيون والإسرائيليون، وقد ثبت أنها جزء من المشكلة التي تؤدي إلى المزيد من المعاناة والدمار، يدخل في هذا المضمار التجريمي.

السؤال 9: ما هي الطرق الأكثر فاعلية للمساهمة في جهود الولاية القضائية العالمية، التقاضي الاستراتيجي أو حملات مساءلة الشركات؟

هايدي ديبخستال:

أولاً، من الممكن التفكير في الشراكة مع المنظمات التي تعمل على التقاضي الاستراتيجي، والتي تبحث في السبل القانونية الدولية. دائمًا ما يكون هناك احتمال أن تكشف أعمالك عن أدلة قد تكون حاسمة أو مفيدة في هذا التقاضي. بالطبع، مع التأكد من أن هذا آمن لك وللضحايا.

أمر آخر يجب النظر فيه هو كيفية استخدام الحلول الدولية كحل إضافي. لذا، عليك أن تنظر في الحلول المحلية المتاحة، ولكن كيف يمكن للحلول الدولية أن تدعم أيضًا القضية التي تعمل عليها. سواء كان ذلك من خلال النظر في التدابير أمام الأمم المتحدة، مثل العمل مع مجموعة العمل الخاصة بالاحتجاز التعسفي أو الإجراءات الخاصة مع المقررين الخاصين للأمم المتحدة وتقديم ملاحظات لدعم حقوق الضحايا وتعزيز القانون الدولي في وقت تتعرض فيه تلك الحقوق للهجوم، من خلال تعزيز استخدامها في هذه الحالات.